

الحوكمة البيئية كمدخل لبناء الأمن الإنساني

Cyberspace and the crisis of ethical values in arab societies

- Social Networking Model -

د. شفيعة حداد، أستاذة محاضرة أ، قسم العلوم السياسية/جامعة باتنة 1، تخصص علاقات

دولية، رقم الهاتف: 0665.91.01.01/0554.11.20.24 chafiaahaddad@gmail.com

- Received date: 20/12/2017
- Accepted date: 10/11/2018
- Publication date: 20 /12/2018

ملخص:

يتمحور المقال حول تبيان أهمية وضرورة حماية البيئة، كمدخل لبناء وتحقيق الأمن الإنساني، في ظل عالم تتزايد وتتعقد فيه المخاطر والتهديدات البيئية. وبما أن الإنسان هو المصدر الرئيس للاختلالات البيئية، كان لزاما ترشيد سلوكياته وأنشطته ضمن أطر حماية البيئة والحفاظ عليها. وكان من الضروري تبني استراتيجيات رشيدة للتعامل مع البيئة والمخاطر التي تتهددها وتتهدد أمن الإنسان وسلامته. وفي هذا الصدد، برزت الحوكمة البيئية كمدخل يقدم هذه الأطر والاستراتيجيات ويحاول التعامل مع هذه المخاطر ضمن منظور جديد قائم على تكامل أبعاد الأمن الإنساني وترابطها مع بعضها البعض باعتبارها وحدة لا تتجزأ.

الكلمات المفتاحية: البيئة، المخاطر البيئية، الأمن الإنساني، الحوكمة البيئية.

Abstract

The paper focuses on demonstrating the importance and necessity of protecting the environment as an entry point for building and achieving human security in a world of increasing risks and environmental threats. Since man is the main source of environmental imbalances, it was necessary to rationalize his actions and activities within the framework of environmental protection and conservation.

It was necessary to adopt rational strategies to deal with the environment and the risks that threaten it and threaten human security and safety. In this regard, environmental governance has emerged as an input that presents these frameworks and strategies and attempts to deal with these risks within a new perspective based on the integration of human security dimensions and their interdependence as an indivisible unit.

Keywords: environment, environmental risks, human security, environmental governance

مقدمة:

برز مفهوم الأمن الإنساني في سياق التحولات التي شهدها العالم بعد الحرب الباردة وقيام النظام الدولي الجديد، وذلك إلى جانب العديد من المفاهيم الأخرى كحقوق الإنسان والعولمة والتنمية الإنسانية. ويقوم هذا المفهوم، على محورية دور الإنسان في التمتع بالأمن بخلاف النظرة التقليدية لهذا الأخير والتي تقوم على فكرة العسكرة بدل الأُسنة. وقد تعددت التهديدات التي مست الأمن الإنساني في ظل المخاطر الأمنية الجديدة التي أفرزتها العولمة لتمس كافة الأبعاد والمجالات والمستويات وبخاصة البيئية منها. وتتمثل أهم التهديدات البيئية على الأمن الإنساني في التهديدات الناتجة عن البشر وهي التهديدات المرتبطة بالنمو السكاني المتسارع والتلوث البيئي الناتج عن الممارسة الإنسانية غير الرشيدة فضلا عن التهديدات الناتجة عن التغير المناخي.

وسيتم التركيز في هذا الصدد، على تبيان العلاقة بين ضرورة حماية البيئة، وأهمية ذلك لضمان تحقيق الأمن الإنساني. وكيف للحوكمة البيئية أن تحقق نجاعة أكبر لجهود حماية البيئة، ضمن مقاربة تعددية تراعي مدى ترابط وتداخل الأبعاد المختلفة للأمن الإنساني. وأمام تضاعف حدة التهديدات الجديدة الماسة بالأمن الإنساني، يبرز الارتباط الوثيق بين تدهور البيئة وقيام الشروط المؤسسية لغياب الأمن الإنساني. كما تتجلى أهمية الحوكمة البيئية، في بناء هذا الأمن بمفهومه الواسع، من خلال مجموعة من السياسات والاستراتيجيات الفعالة لذلك.

وعليه، سيتم دراسة هذه الإشكالية من خلال هذا السؤال المحوري: **كيف يمكن للحوكمة البيئية أن تحقق حماية فعالة للبيئة، ضمن منطق بناء وتحقيق الأمن الإنساني؟** وبناء على الإشكالية التي تم طرحها سابقا، فإننا ننطلق في الإجابة عنها من الفرضية الرئيسية التالية

- في ظل مجتمع عالمي مترابط تتزايد فيه حدة التهديدات البيئية، هناك حاجة إلى تفعيل أنظمة الحوكمة البيئية للتعامل مع هذه التهديدات، على المستوى الوطني و الإقليمي و الدولي. فكلما حققنا حماية فعالة للبيئة، من مختلف التهديدات التي يمكن أن تمسها، فإننا نكون بصدد تحقيق وبناء الأمن الإنساني للأفراد و المجتمعات.

و ستم دراسة الموضوع من خلال الخطة التالية:

أولاً: مقارنة مفاهيمية للأمن الإنساني

ثانياً: تأثير المخاطر البيئية على الأمن الإنساني

ثالثاً: الحوكمة البيئية كمدخل لحماية البيئة وبناء الأمن الانساني

أولاً: مقارنة مفاهيمية للأمن الانساني

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة بروز مفاهيم أمنية مغايرة للمفاهيم التقليدية للأمن والتي عكست تحولات البيئة الأمنية ، مما افرز جدلا حول طبيعة ومكونات مفهوم الأمن وضرورة إضافة متغيرات جديدة له كالأفراد والإقليم والنظام الدولي بدلا من الدولة فقط إضافة إلى توسيع المفهوم ليمتد إلى القضايا الاقتصادية والبيئية والمجتمعية ، كما يعتبر هذا الجدل امتدادا للتساؤلات التي طرحت حتى قبل نهاية الحرب الباردة حول المفهوم التقليدي للأمن والمرتكز على امن الدولة القومية بعدها الفاعل الرئيس والوحيد المؤثر في الساحة العالمية ، فقد برزت المنظمات الحكومية وغير الحكومية والجماعات المسلحة العابرة للحدود ، والتي بدأت تؤثر بشكل بارز في العلاقات الدولية وأضحت تهدد حتى الدولة القومية ، ومن جهة ثانية لم يعد مصدر تهديد امن الدول ينبع من خارج الحدود فقط بل برزت تهديدات داخلية لا تستطيع الأداة العسكرية التعامل معها في كثير من الأحيان .

فجاءت الدراسات لمفهوم الأمن الإنساني، محاولة لإدماج البعد الإنساني في الدراسات الأمنية إذ أن جوهر مفهوم الأمن الإنساني هو التركيز على أمن الأفراد داخل وعبر الحدود، بدل من التركيز على أمن الحدود . وعليه، فقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة مجموعة مفاهيم للأمن مغايرة للمفهوم التقليدي.

1- تعريف المؤسسات الدولية و الفقهاء لمصطلح الأمن الإنساني

■ حسب تقرير التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة عام 1994، فإن مفهوم الأمن الإنساني يعني أولا السلامة من التهديدات المزمنة مثل الجوع و المرض و القمع، ثانيا يعني الحماية من الاضطرابات المفاجئة و المؤلمة في أنماط الحياة اليومية سواء في المنازل أو الوظائف أو المجتمعات¹. وهو مايشير إلى تركيز التقرير على حماية الأفراد

¹ - خديجة عرفة محمد أمين ، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي .الرياض .ط1
2009، ص.21.

وليس الدول، من مجموعة الأخطار التي تهدد حياتهم اليومية، والتي لخصها سبعة مكونات أساسية للأمن الإنساني، متداخلة و مترابطة مع بعضها البعض، أمن اقتصادي أمن غذائي، أمن صحي، أمن شخصي، أمن سياسي وأمن مجتمعي، على اعتبار أنها رهانات أمنية تتجاوز التصورات التقليدية للأمن، التي ينحصر تركيزها على البعد السياسي و العسكري، ويمكن من خلالها تقديم إطار منهجي منسق لإدماجها في مفهوم واحد.

وقد حدد تقرير التنمية البشرية عام 1994 أربع خصائص أساسية للأمن الانساني هي :

ü الأمن الانساني شامل وعالمي، فهو حق لكل انسان في كل مكان.

ü مكونات الأمن الانساني متكاملة يتوقف كل منها على الآخر.

ü الأمن الانساني ممكن من خلال الوقاية المبكرة.

ü الأمن الانساني محور الانسان و يتعلق بنوعية حياة الناس في كل مكان.

■ **تعريف اللجنة المستقلة حول التدخل و سيادة الدول في 2001**، عرفت الأمن الإنساني

على أنه يعني: " أمن الأشخاص، أمنهم الجسماني و رفاههم الاجتماعي و الاقتصادي، وكذلك احترام كرامتهم و استحقاقاتهم ككائنات بشرية، وحماية حقوقهم و حرياتهم الأساسية، فلأمن لم يعد في الإقليم و بواسطة التسليح، و إنما أصبح يعني أكثر أمن الأفراد و الأمن بواسطة التنمية الإنسانية و الوصول إلى الغذاء و للعمل، و في الأمن الايكولوجي.¹

■ **أما لويدي أكسورد Lloyd Ax word**: فعرف الأمن الانساني في جوان 1996 على أنه: " حماية الافراد من التهديدات التي تكون أم لا بالعنف، وهي وضعية تتميز بغياب الخروقات للحقوق الأساسية للأشخاص لأمنهم و لحياتهم، وهي رؤية للعالم تنطلق من الفرد و كغيرها من سياسات الأمن فهي تعني الحماية".²

■ **في حين عرفه كل من شارل فيليب دافيد Charles Philippe وبياتريس باسكال Béatrice pascal**: أنه حالة التواجد في مأمن من الحاجة الاقتصادية و التمتع بتوعية حياة مقبولة و بضمان ممارسة الحقوق الأساسية: كما يؤكدان على أن السلم لا ينحصر فقط في

¹ - موم فريدة، الأمن الانساني: مدخل جديد في الدراسات الأمنية، (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الاعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2014/2013)، ص 46.

² - نفس المرجع، ص 47.

مراقبة و نزع التسلح، بل ان التنمية المستدامة، واحترام حقوق الشخص، و الحريات الأساسية و أسبقية القانون، و الحكم الراشد، و العدالة الاجتماعية هي كلها مهمة بدورها للسلم العالمي¹.

2- الأمن الإنساني حسب باحثين أكاديميين:

■ **باري بوزان:** أكد باري بوزان أنه إلى جانب البعد العسكري ، هناك قطاعات أخرى سياسية و اقتصادية و اجتماعية و بيئية هي عبارة عن ميادين أساسية للأمن خاصة في مرحلة مابعد الحرب الباردة. و لهذا أكد **بوزان** أن "الأمن ليس فقط للدول و إنما لكل الجماعات البشرية و لا يمكن أن يقتصر فقط على القوى العسكرية لأنها غير كافية وحدها، كما أن الجماعات البشرية تتأثر بخمسة قطاعات رئيسية للأمن. حيث أن أمن العالم و أمن الفرد وجهان لعملة واحدة و أوجد للتوفيق بين الأمن القومي و الأمن العالمي من خلال التفكير من منطلقات عالمية في إطار تعاوني أمني ملزم².

■ **كارولين توماس:** إن تحقيق الأمن الإنساني حسب **كارولين توماس** " يكون من خلال بعدين أساسيين المادي و البعد غير المادي أو المعنوي، من خلال أن أمن الإنسان يصف حالة من وجود الاحتياجات المادية الأساسية و كذلك تحقيق كرامة الإنسان، حيث أن الأبعاد المادية و المعنوية هي عبارة عن أشكال متكاملة ولا يمكن فصلها عن بعضها البعض لأنه إذا حصل ذلك يؤدي إلى صعوبة تحقيق أمن الفرد لذا فإن كل جزء مكمل للآخر³.

3- أبعاد الأمن الإنساني:

● **الأمن الاقتصادي:** يعتبر الأمن الاقتصادي من أهم دعائم الأمن الإنساني، و أول ما تطرق إليه تقرير التنمية البشرية لعام 1994 نظرا لأهميته، فلا يمكن الحديث عن تنمية بشرية من صحة و غذاء و تعليم إلا في ظل اقتصاد سليم، و يركز الأمن الاقتصادي على اتخاذ الإجراءات الكفيلة من أجل حماية الاقتصاد الوطني من مخاطر العولمة الاقتصادية، لأن عدم الاستقرار سينعكس سلبا على الأمن البشري و يجعله في حالة تهديد مستمرة⁴.

¹ -Ogata and Johan Cels :""Humain security:Protecting and empowering the people "" ,
Global governance, 9(3), 2003, p.274.

² - الطراح علي أحمد، "غسان منير حمزة، سوء الهيمنة الاقتصادية العالمية و التنمية و الأمن الإنساني" (الجزء الأول)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 04، 2003، ص 04.

³ - خديجة عرفة محمد أمين، مرجع سابق، ص 22.

⁴ - خديجة عرفة محمد أمين، مرجع سابق، ص 23.

- **الأمن الغذائي:** يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع كافة البشر في جميع الأوقات بفرص الحصول على الغذاء الكافي و السليم من الناحيتين المادية و الاقتصادية، وقد عرفه البنك الدولي بأنه " حصول كل الناس في كل الأوقات على غذاء كاف لحياة نشطة و سليمة و عناصره الجوهرية هي وفرة الغذاء و القدرة على تحصيله" و الأمن الغذائي مرتبط بالقضاء على الفقر تحقيق السلام و الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، و التجارة النزيهة، و تلافي الكوارث الطبيعية و التي هي من صنع الإنسان¹.
- **الأمن الصحي:** يتمحور حول كيفية حماية أفراد المجتمع من جميع الأخطار الصحية التي تترصد بهم، وذلك في سبيل جعلهم ينعمون بحياة آمنة صحيا و أكثر استقرارا².
- **الأمن البيئي:** الذي يتم بالحماية من المخاطر البيئية بكل أشكالها.
- **الأمن الشخصي:** و يتضمن الحماية من التهديدات المنطوية على العنف، سواء أكان ناجما عن سلوك صادر عن الدولة أم الأفراد أنفسهم، خاصة إذا كان موجها ضد الفئات الأكثر عرضة للمخاطر كالنساء و الأطفال.
- **الأمن الاجتماعي:** و يهدف إلى مواجهة التهديدات الموجهة نحو الحياة الاجتماعية، كالمخاطر التي تهدد النسيج الاجتماعي في دولة ما، و يمكن أن ندرج إلى جانب ذلك ضمان الأمن الثقافي للمجتمع.
- **الأمن السياسي:** و ذلك بضمان انتهاج سياسات رشيدة من قبل الحكومات تجاه مواطنيها³.

و لقد مكن هذا المنظور الأممي، من تطوير مجموعة من المبادرات مثل المبادرات اليابانية و الكندية و النرويجية الهادفة لتحقيق الأمن و السلم العالميين بالتنمية و تمكين البشر من حقوقهم . و كانت لهذه المبادرة الدور الفاعل في إنشاء " شبكة الأمن الإنساني " و التي على أساس نجاحاتها أسس كوفي عنان " لجنة الأمن الإنساني "، و حرر الأوروبيون تقرير برشلونة (2004) ما سمي بالعقيدة الأوروبية للأمن الإنساني⁴.

¹ - علي أحمد الطراح ، مرجع سابق، ص 05.

² - نفس المرجع، ص 06.

³ - هموم فريدة، مرجع سابق، ص 51.

⁴ - منى حسن علي ، مفهوم الأمن الإنساني ، عنوان الوثيقة :

ثانيا: تأثير المخاطر البيئية على الأمن الإنساني

قادت التطورات المعاصرة التي شهدها العالم إلى بلورة تحديات بيئية متنوعة أسهمت في الحد من تحقق الأمن الإنساني، مما يفسر لنا وقوع البشرية تحت طائلة تلك التحديات التي تنوعت مصادرها وامتدت تأثيراتها، مما أسهم في الحد من إمكانية الاستدامة البيئية ، وفي ذلك مدخل لاعتماد آليات معاصرة تستمد حيويتها من واقعيتها و من قوة فعلها سعيا لإقرار أسس التحسن في الأداء البيئي ، وبغية تحقيق تلك المآرب البيئية فان الأمر يستلزم تطبيق تلك التحديات في ظل تصور شمولي قادر على تشخيصها مثلما يمتد الى احتوائها والسعي لامتناسها والاكثر جعلها نقاط قوة وعوامل دفع بدلا من عدها مؤشرات ضعف " ومواقع انحسار وتراجع للاداء البيئي، هذه المشكلات البيئية أخذت تفرز تحديات تتعلق باستمرارية الحياة. وبسبب أهمية هذه المشكلات سوف نناقش أهم المشكلات التي تجابه البيئة وليس جميعها بسبب كثرتها واتساعها، وبقدر تعلقها بالأمن الانساني.

لقد اتضح أن القضايا البيئية والتنمية التي تواجه العالم هي اعقد بكثير مما كان يعتقد، وان المشكلات البيئية التي كانت تبدو مشكلات يمكن التعامل معها على الصعيد الوطني، تحولت فجأة إلى أزمات شائكة وتتطلب حولا عالمية عاجلة وشاملة. وتبين المؤتمرات الدولية التي عقدت حول البيئة أهمية البيئة في حفظ الأمن والسلم الدوليين: فعلى الصعيد الدولي هناك حوالي (300) اتفاقية وبروتوكول متعدد الأطراف.¹ وعلى الرغم من توقيع هذه الاتفاقيات من قبل العديد من الدول، غير أنها لم تتحول بمجملها إلى قوانين وطنية فاعلة . غير أن الذي يلاحظ على هذه المؤتمرات والاتفاقيات الدولية أنها حولت قضايا البيئة المعاصرة إلى ميدان جديد للصراع بين الشمال والجنوب، مما اثر بشكل سلبي على الأمن والاستقرار الدوليين.

1- استنزاف الموارد:

إن استنزاف الموارد على الصعيد العالمي يتركز على مستويين هما: الاستنزاف نتيجة الغنى والاستنزاف نتيجة الفقر .

¹ - دير أمينة، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة دول القرن الأفريقي، (مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013/2014)، ص 49.

المستوى الأول ، هو نتيجة طبيعية لاتساع نطاق التصنيع على مستوى دول الشمال حيث تعتمد عجلة التصنيع في هذه الدول على الموارد الأولية في الدول النامية التي تصدر لهذه الدول المواد الأولية. والطاقة (النفط) . حيث ان تزايد وتيرة التنافس بين دول الشمال دفعها إلى الاستحواذ على أكبر قدر من الموارد الأولية وعناصر الطاقة لضمان تفوقها المستقبلي. وقد سعت إلى تحقيق هذا الهدف عبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي اتجهت إلى دول الجنوب، للتخلص من قيود الحماية البيئية التي تفرضها دول الشمال للانتقال إلى دول لا تفرض أي قيود من هذا النوع على الإطلاق. خاصة بنقل الصناعات المتقدمة الملوثة للبيئة مقابل تركيز الصناعات التقنية المتقدمة في دول الشمال¹.

إن الأثر الذي تفرزه الاستثمارات الأجنبية يظهر في المستوى الثاني، وهو استنزاف الموارد نتيجة الفقر. فتحرير الاستثمارات يؤدي إلى توسيع الفجوة بين الدخول في داخل الدولة الفقيرة، وهذا يؤدي إلى تدهور البيئة من ناحيتين: بما قد يؤدي إليه من اضطراب الفقراء إلى الأضرار بالبيئة خلال جهودهم المستميتة لكسب الرزق، أو حتى لمجرد البقاء على قيد الحياة.

إن هذا الإحساس المتولد لدى دول الجنوب، في أنها كانت ضحية الشمال الصناعي الذي تبنى منهج براغماتي هدفه الأول تحقيق مصالحه، بغض النظر عن الآثار التي يفرزها هذا التوجه على وضع دول الجنوب وأثره على البيئة، الأمر الذي من شأنه أن يخلق عدم استقرار بسبب تقاطع المصالح بين الشمال والجنوب. مما ينعكس بأثر سلبي على السلم والأمن الدوليين خاصة وإن أمن الدول أضحى يعتمد على تحقيق الرفاه الاقتصادي عبر ضمان الموارد اللازمة لتحقيق هذا الهدف، كما أن التدهور البيئي يعرض الجوانب الأساسية لأمن الدول للخطر ، من خلال تقويض أنظمة الدعم الطبيعية التي تتوقف عليها جميع الأنشطة البشرية، وبالتالي فإن عدم الاستقرار البيئي يعرض أمن الدول للخطر التي هي جزء من منظومة الأمن الدولي أي تعريض الأمن الدولي والإنساني للخطر .

¹ - أولي براون و إليك كروفورد: " تغير المناخ وخطر الصراع في الشرق الأوسط " المعهد الدولي للتنمية المستدامة، 2009، ص29.

1- النمو السكاني:

إن مشكلة النمو السكاني، تتمثل بالضغط الذي تولده على البيئة، فتؤدي إلى زيادة الطلب على الغذاء وتخلق أزمة في الطاقة، وتؤدي إلى زيادة الازدحام في المدن الذي يدفع بالمدن نحو الاتساع على حساب الأراضي الزراعية.

إن نقطة الخلاف الأساسية التي تثيرها مسألة النمو السكاني بين الشمال والجنوب، هو أن الشمال يهتم الجنوب بالنمو السكاني غير المخطط، الذي ولد ضغطا كبيرا على الموارد الطبيعية. في حين أن الجنوب يرى أن السبب الأساسي لهذا الضغط البيئي هو غنى الشمال الذي يستأثر بثلاثي وإردات العالم مقابل ثلث لعالم الجنوب، الأمر الذي ولد فقراً لدى دول الجنوب دفعها إلى الضغط على الموارد البيئية، وهذا يدفع باتجاه عدم الاستقرار العالمي. فالجنوب الفقير، سوف يدفعه هذا الفقر إلى المطالبة بوجود معايير توزيع أكثر عدالة¹.

2- الحروب على الموارد:

إن الخطر الأشد فتكا الذي يواجه البيئة ويؤثر في جوانب معينة من قضايا الأمن الإنساني تأثيرا مباشرا، هو احتمال نشوب حرب نووية أو نزاع عسكري، فالإجهاد البيئي هو سبب ونتيجة على حد سواء للتوتر السياسي والنزاع العسكري. وغالبا ما تصارعت الأمم لفرض أو مقاومة السيطرة على المواد الأولية، وإمدادات الطاقة، والأرض، وأحواض الأنهار، وغيرها من الموارد البيئية الأساسية، ومن المرجح أن تتفاقم هذه الحروب مع ازدياد شح الموارد واشتداد التنافس عليها. فالحروب تقريبا لها استراتيجية أساسية واحدة، تدمير نظم دعم الحياة لهزيمة الجيوش والشعوب، الأمر الذي يفرز نوعين من التدمير يعتبر إصلاحهما أشد صعوبة، الضرر الذي يلحق بالبيئة الطبيعية والضرر الذي يلحق بالنسيج الاجتماعي للسكان المتضررين.

وتظهر نتائج الحرب بوضوح، في أول حرب للسيطرة على الطاقة قادتها الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية للسيطرة على منابع النفط. فقد أدى إحراق آبار النفط في الكويت إلى خلق سحابة سوداء تغطي سماء العراق ، هذا بالإضافة إلى الآثار التي خلفتها القذائف المطلية باليورانيوم. هذا فيما يتعلق بالبيئة، أما آثار هذه الحرب على صعيد الأمن الدولي

¹ - محمد أفكرين ، "القانون الدولي للبيئة " ، القاهرة : دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2006، ص21.

فقد خلقت نظام أمن دولي جديد، يرتبط بالسلام الأمريكي كمرتكز للأمن الدولي في ظل نظام القطبية الأحادية.¹

3- التغير المناخي

لقد تسبب التغير المناخي في حدوث تغيرات خطيرة وربما تكون دائمة في حالة كوكبنا الجيولوجية والبيولوجية والنظم البيئية. إن اللجنة الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) تدعي الآن أن "هناك دليلاً جديداً وأكثر قوة على أن معظم السخونة الملاحظة على مدار آخر 50 عاماً يمكن نسبتها إلى الأنشطة البشرية".² "وقد أدت هذه التغيرات إلى حدوث الكثير من المخاطر البيئية على صحة الإنسان، مثل نضوب طبقة الأوزون، فقدان التنوع الحيوي، الضغوط على الأنظمة المنتجة للغذاء وانتشار الأمراض المعدية بشكل عالمي. فقد قدرت منظمة الصحة العالمية وقوع 160000 حالة وفاة منذ 1950 مرتبطة بصورة مباشرة بالتغيرات المناخية".³ والكثيرون يعتقدون أن هذه تقديرات محافظة. وإلى الآن يوجد مظهر مهم من مظاهر مشكلة التغيرات المناخية؛ فقد تم إجراء قدر أقل من البحوث حول تأثيرات التغير المناخي على الصحة ووفرة الطعام والنمو الاقتصادي والهجرة والأمن والتغير الاجتماعي والمنافع العامة مثل مياه الشرب، مقارنةً بتلك الأبحاث التي أجريت حول التغيرات الجيوفيزيائية المرتبطة بالاحتباس الحراري العالمي.⁴ إن تأثيرات البشر ربما تكون إيجابية وسلبية على حد سواء، فتغيرات المناخ في إقليم سيبيريا على سبيل المثال، يتوقع أن تحسن من إنتاج الطعام وأنشطة الاقتصاد المحلي، وذلك على المدى القصير إلى المتوسط على الأقل. ولكن العديد من الدراسات أشارت إلى أن الآثار الحالية والمستقبلية للتغير المناخي على الإنسان والمجتمع سلبية وستظل سلبية بصورة سائدة.⁵ فغالبية الآثار العكسية للتغير المناخي تعاني منها المجتمعات الفقيرة وذات الدخل المنخفض حول العالم، والتي تتميز بمستويات كبيرة من التعرض للعوامل البيئية المؤثرة المتمثلة في الصحة والثروة

¹ - عامر محمود طراف: أخطار البيئة و النظام الدولي ، لبنان: المؤسسة الجامعية للنشر و الدراسات و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 1998، ص 89.

² - <http://www.greenpeace.org/lebanon/ar/campaigns/Peaceful-Energy/climate-change>

³ - http://www.international-alert.org/pdf/A_Climate_Of_Conflict.pdf

⁴ - Making Sense of Climate Change, Natural Disasters, and Displacement: A Work in Progress | Brookings Institution, p21.

⁵ - Op,Cit,p22.

والعناصر الأخرى، بالإضافة إلى مستويات منخفضة من القدرة المتوفرة للتأقلم مع التغير المناخي. لقد أظهر أحد التقارير حول التأثير البشري على تغير المناخ، والذي صدر عن المنتدى الإنساني العالمي عام 2009 ، أن الدول النامية تعاني من 99% من الخسائر المنسوبة إلى التغير المناخي، ولقد أثار هذا أيضاً تساؤلاً حول العدالة المناخية حيث إن أكثر من 50 دولة نامية حول العالم لا تعتبر مسؤولة عن أكثر من 1% من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري والتي تتسبب في ظاهرة الاحتباس الحراري العالمية¹.

تغير المناخ يجلب مشاكل جديدة في مجال مكافحة الأمراض المعدية، إذ إن كثيراً من أهم الأمراض الفتاكة تنقلها المياه والأغذية الملوثة، وكذلك الحشرات شديدة الحساسية للظروف المناخية والأحوال الجوية الشديدة. ويهدد تغير المناخ بإبطاء التقدم الحالي في مكافحة العديد من هذه الأمراض المعدية، أو بوقف هذا التقدم أو عكس اتجاهه. تأثيرات تغير المناخ لن تكون كلها تأثيرات ضارة ولكن من المقدر إجمالاً أن تفوق الأضرار اللاحقة بالصحة فوائده. من المتوقع أن يعود المناخ الأدفأ بالنفع على بعض السكان، بما في ذلك خفض معدلات المرض والوفاة في فصل الشتاء، وزيادة إنتاج الغذاء المحلي، ولاسيما في مناطق خطوط العرض الشمالية العليا. ومع ذلك فإن تقديرات كل من منظمة الصحة العالمية والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، تشير إلى أن التأثيرات السلبية لتغير المناخ على الصحة أكبر ومؤيدة ببيانات أقوى، من تلك التي تشير إلى الفوائد المحتملة. وعلاوة على ذلك، تتركز التأثيرات السلبية في المجموعات السكانية الفقيرة ذات الإمكانيات الصحية الضعيفة بالفعل، ومن ثم فإنها ستؤدي إلى توسيع الفجوة بين الموسرين والمحرومين².

وسيضطر السكان غير المحميين، بفعل ما ينجم عن ذلك من دمار للمنازل والمجتمعات، إلى البحث عن أرض آمنة، مما يزيد غالباً الضغوط البيئية والاجتماعية في مواقعهم الجديدة.³

¹ - Hulme, P.E. (2005). "Adapting to climate change: is there scope for ecological management in the face of a global threat?". *Journal of Applied Ecology*. 42 (5), p 784.

² - تقرير التنمية البشرية 2008/2007، محاربة تغير المناخ : التضامن الإنساني في عالم منقسم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الولايات المتحدة الأمريكية، 2008 ، ص38

³ - Environment a Growing Driver in Displacement of People | Worldwatch Institute ;2015.p63.

ثالثا: الحوكمة البيئية كمدخل لحماية البيئة وبناء الأمن الانساني

1. مفهوم الحوكمة البيئية

يشير تقرير التنمية الإنسانية لعام 2013¹، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى العديد من المشاكل التي أصابت عالم اليوم، والتي أصبحت تمثل معوقا للتنمية واستدامة هذه الأخيرة، بل وتطرح عدة تحديات على صعيد البيئة ، لذلك وأمام هذه الإشكالية التي أثرت على مساعي كثير من الدول، خاصة دول الجنوب في مجال التنمية الإنسانية، كان من الضروري تبني استراتيجيات رشيدة للتعامل مع البيئة والمخاطر التي تهدد هذا الحق الأساسي الذي ترتبط به كثير من حقوق الإنسان الأخرى المتعلقة بأمنه وسلامته.

و لتجسيد فلسفة الحوكمة، يتطلب ذلك ما يلي:²

أ/: التركيز على الإنسان، حيث تتضمن تنمية بشرية تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية أو الرفاه الاجتماعي.

ب/ الإنصاف أو العدالة، وهنا يوجد إنصاف الأجيال البشرية التي لم تولد بعد، وإنصاف من يعيشون اليوم الذين لا يجدون فرصا متساوية للحصول على الموارد الطبيعية أو على الخبرات الاجتماعية والاقتصادية.

ج/ المسؤولية الفردية والجماعية.

د/ المشاركة في اتخاذ القرار باعتماد النمط الديمقراطي التشاركي في الحكم، والذي يشكل القاعدة الأساسية للتنمية المستدامة في المستقبل.

وبالرجوع إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نجده عرّف الحوكمة بأنها «ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي يعبر من خلالها المواطنون والمجموعات عن المصالح، ويمارسون حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم وقبول الوساطة لحل خلافاتهم».

وعرّفها الأمم المتحدة بأنها : ممارسة السلطة لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطوري وتنموي وتقدمي، أي هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسة منتخبة وإطارات إدارية

¹ - United Nations Development Programme: Governance for sustainable human development, New Yourk, 2013, p3.

² - برنامج الأمم المتحدة للتنمية : " تقرير حول الحكم من اجل التنمية البشرية"، 2000، ص1.

³ - زهير عبد الكريم الكايد : "الحكمانية قضايا وتطبيقات"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة، 2003، ص10.

ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وتقديم المواطنين، وتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم وذلك برضاهم من خلال دعمهم ومشاركتهم»¹.

وعرّفتها الوكالة الكندية للتنمية الدولية (ACDI)، أنها: «الطريقة التي من خلالها تسيير الموارد الإجتماعية والاقتصادية للبلد، أي استعمال وتطبيق السلطة من طرف مختلف الفاعلين في الحكومة بطريقة فعالة مستديمة عادلة وشفافة وروح المسؤولية»².
إن تنسم الحوكمة بالمشاركة والشفافية والمحاسبة، وتعمل على تعزيز السيادة القانونية، وتضع كل الأولويات بناء على أصوات أكثر الفئات الاجتماعية ضعفاً فقراً وتهميشاً، وذلك بتكامل أدوار كل من إدارة الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني هذا من جهة، ومن جهة أخرى يسعى هذا الحكم إلى استدامة الموارد والحفاظ عليها وعدم الإفراط في الاستهلاك، فهو يضمن حاجات المجتمع في الوقت الراهن وحاجات الأجيال القادمة.

2- مستويات الحوكمة البيئية

توجد ثلاث مستويات للحوكمة البيئية:

أ . الحوكمة البيئية الوطنية: أي مجموع النظم والآليات والسياسات البيئية الموجودة على الصعيد الوطني للدول، والتي تسعى إلى حماية البيئة، وهذا لا يعني التحدث عن نموذج موحد وجاهز للحوكمة البيئية الوطنية، وإنما توجد مناهج وسياسات خاصة بكل دولة ومجتمع على حدى. فمثلا ركزت المملكة المتحدة في فلسفتها لتحقيق التنمية المستدامة على اعتبار البيئة الطبيعية والقضايا البيئية والموارد الطبيعية حاجة ملحة لفهم أفضل للحدود البيئية، مما يستوجب ضمان بيئة لائقة للأجيال الحاضرة والمستقبلية.³

ب . الحوكمة البيئية الإقليمية: وهي مجموع السياسات والنظم البيئية السائدة في دولتين أو أكثر، وتمثل نوعاً من التنسيق البيئي في مجالات معينة كالتلوث العابر للحدود أو إدارة النفايات والأنهار المشتركة، كالحكومة البيئية الآسيوية والحوكمة البيئية الأوروبية والإفريقية، وتجربة الحوكمة البيئية للدول الإسلامية التي تعتمد على الفكر الإسلامي كمصدر لها فيما

¹ - محمد خليفة: "إشكالية التنمية و الحكم الراشد في الجزائر"، مداخلة أقيمت في ملتقى التحولات السياسية وإشكالية

التنمية في الجزائر واقع وتحديات، جامعة الشلف، ديسمبر 2008، ص 2.

² - نفس المرجع السابق، ص 3.

³ - Ael I. Jeffry: " Environmental Governance a Comparative Analysis Of public participation and access to justice", journal of south pacific law, volume 9, 2005, Issue2, p2. http://enviroscope.iges.or.jp/modules/envirolib/upload/817/attach/eng_part4.pdf.

يتعلق بتقوية المبادئ الرئيسية للحوكمة أو الحكم عموماً، حيث تعتبرها شكلاً من أشكال عبادة الخالق عن طريق خدمة المخلوق¹.

ج . الحوكمة البيئية العالمية: وتشير إلى مجموعة المنظمات والآليات الأساسية، وآليات التمويل والقواعد والإجراءات والمعايير التي تضبط مساعي حماية البيئة العالمية، شأماً عن موضوعاتها فهي متعددة يصعب حصرها، فالاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف تغطي قطاعات عديدة مثل التغيرات المناخية وانخفاض التنوع البيولوجي والمخاطر النووية وأسلحة الدمار الشامل، إضافة إلى تعدد المؤسسات التي تمارس الرقابة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNEP)، ومرفق البيئة العالمي (GEF)، ولجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNCSD)، والبنك الدولي (WB)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)².

4- المبادئ التي تقوم عليها الحوكمة البيئية

تقوم على ثلاث مبادئ هامة، تعدّ هذه الأخيرة ضرورة لحماية البيئة وتكريس حق الإنسان في بيئة صحية ومتوازنة وهي:

أ . التنمية المستدامة: ترافق ظهور مفهوم الحوكمة مع تطور مفهوم التنمية، انطلاقاً من الاهتمام بالقضايا الاقتصادية إلى التنمية البشرية فالتنمية المستدامة. فقد عرّف إعلان الحق في التنمية لعام 1986 التنمية بأنها: " عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق رفاهية الأفراد، والتي عن طريقها يمكن إعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية"، وتسعى التنمية المستدامة إلى التعامل مع النظم الطبيعية على اعتبار أنها أساس لحياة الإنسان، وتهدف إلى ترقية الموارد الطبيعية وحماية النظام الإيكولوجي واستغلاله بشكل عقلاني، كما تركز على مسؤولية الأجيال الحاضرة اتجاه الأجيال المستقبلية³.

¹ - عبد السلام يخلف: "الرشادة في عصر العولمة بديل ممكن أم يوتوبيا"، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 06، جانفي 2009، ص 84

² - محمد أفكرين، مرجع سابق، ص 24 .

³ - عامر محمود طراف، مرجع سابق، ص 91

ب . العدالة البيئية (Environmental Justice) وتعني حسب Robyn Eckersley¹ شيئين:

. التوزيع العادل لمنافع التعاون الاجتماعي ومخاطره.

. إنقاص هذه المخاطر في علاقتها بأخلاق الجماعة.

وينظر إلى العدالة البيئية على أنها وسيلة للاهتمام بالتبعات الاجتماعية للمشاكل البيئية، ناهيك عن وجود علاقة تأثير بين البيئة النظيفة والصحة العامة، والدولة مسؤولة على حماية الموارد الطبيعية بطريقة تستجيب لاحتياجات الأفراد الأكثر عرضة للضرر، وتمكين هؤلاء من الاستفادة بمنافع هذه الموارد الصحية والبيئية، كما تعبر العدالة البيئية عن حق الإنسان في بيئة سليمة بغض النظر عن عرقه أو جنسه، عن طريق المساواة بين الجميع في وضع القرارات البيئية والاستفادة من الموارد والخدمات البيئية، ومكافحة كل أشكال الفقر والتهميش للوصول إلى الحد الأدنى من الموارد.²

ج . مبدأ الحيطة: والذي يعني منع الأضرار البيئية التي قد تنجم عن حادثة بيئية معينة، وذلك قبل وقوعها، ويعتبر هذا المبدأ وسيلة حديثة لحماية البيئة.

5- استراتيجيات الحوكمة البيئية لحماية البيئة وبتاء الأمن الانساني

أ / اعتماد مقارنة بيئية في حوكمة الصحة العالمية

أمام تزايد عولمة الأمراض والفقر تبرز أهمية تعزيز الحوكمة الصحية العالمية من خلال مجموعة من الشروط والإجراءات الأساسية التي سنوضحها فيما يلي:

➤ أهم الثغرات في مؤسسات الحوكمة الصحية العالمية:³

1- عدم المساواة في الحصول على الخدمات الصحية ومياه نظيفة وصرف صحي، حيث يفتقر حوالي مليار شخص لفرص الحصول على هذه الخدمات، كما يموت سنويا أكثر من مليون شخص بسبب الأمراض المتنقلة عبر المياه أو المرتبطة بالفقر.

¹ - Michele Morrone: **enviromental justice: and health disparities, in enviromental change and human security: recognizing and acting on harzad impacts**, Nato science for peace and security series, springer, June 2007, p300.

² - محمد أفكرين ، مرجع سابق، ص 26.

³ - دافيد فاي بلوم : " تنظيم وإدارة الصحة العالمية " ، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2007، ص 33.

2- يعد النظام الحالي للحوكمة الصحية غير مهياً بشكل فعال لمعالجة التهديدات البيئية والصحية والتصدي لها لأن الآليات العالمية لتقاسم المعرفة مازالت مختلفة، كما تركز عمل منظمة الصحة العالمية حول مقارنة عمودية أو تقنية تتمحور حول المرض، مهمة السياق الإقتصادي والمجتمعي والبيئي الذي تنمو من خلاله الأمراض. غير أنها اعتمدت بعد ذلك مقارنة أفقية، تأخذ بعين الاعتبار ذلك، ويسمح احترام هذا البعد التعددي للأمن الإنساني، باعتماد مقارنة صحية محورها الإنسان¹

➤ **متطلبات تعزيز الحوكمة الصحية العالمية:** يتطلب تعزيز الصحة العالمية مايلي:²

- 1- إصلاح هياكل منظمة الصحة العالمية لتصبح أكثر ديمقراطية وشفافية
- 2- تقاسم الخبرات بين الدول في ما يخص السياسات الصحية والمساءلة عنها ونشر المعلومات الصحية بينها
- 3- تعزيز التنسيق والتعاون بين خطط الصحة الوطنية و الصحة العالمية .
- 4- تعزيز المساواة الصحية من خلال معالجة ضعف الأنظمة الصحية في الدول النامية.
- 5- تعزيز دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في إعداد وتقييم السياسات الصحية.
- 6- توفير الموارد الكافية للدول النامية لتحقيق هدف الألفية الإنمائي المتعلق بالصحة ، ورصد وتقييم المسائل الصحية على المستوى الوطني.
- 7- الالتزام بالمعايير العالمية في مجال الصحة والبيئة مثل معايير السلامة الغذائية وجودة المياه والغذاء

ب / تعزيز استراتيجيات التكيف مع التغير المناخي ومؤشرات الأمن البيئي

➤ **استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ:**

تساهم الحوكمة البيئية في تعزيز استراتيجيات التكيف مع آثار التغير المناخي، من خلال التمكين والمشاركة لمواجهة هذه التهديدات، وسعيها لتحقيق الإستدامة. حيث أن

¹-"Auriane Guillaud" *sécurité humaine et santé , nouvelles possibilités d'action pour l'OMS , revue de la sécurité humaine*, Volume 4, Summer 2007, p63.

²- دافيد فاي بلوم، المرجع السابق، ص 34.

إيجاد حلول للتهديدات الناتجة عن تغير المناخ، يتوقف على تحقيق الاستدامة البيئية والإقتصادية والإجتماعية والسياسية¹

➤ مضمون استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ

تتمثل استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ في الاستراتيجيات التالية:²

1- تعزيز ثقافة حماية البيئة: تساعد التوعية بشأن تغير المناخ على تشجيع ثقافة الحفاظ على البيئة وحمايتها³

2- تعزيز الحوكمة والهياكل المؤسسية، وتكييف برامج التنمية الوطنية مع ما قد يترتب عنها من آثار على التغير المناخي⁴

3- تمكين الفئات الهشة من المشاركة في تخطيط برامج التكيف وتنفيذها

➤ تعزيز تقدم الدولة في مؤشرات الاستدامة البيئية وقياس الأمن البيئي.

ترتبط الاستدامة البيئية بحوكمة بيئية قائمة على المساواة والعدالة الاجتماعية، وتؤدي الحوكمة البيئية إلى تقدم الدول في الترتيب العالمي لمؤشرات الاستدامة البيئية للدول والمجتمعات. و يعتبر قياس الاستدامة البيئية من أكبر التحديات التي واجهت المجتمع الدولي، حيث بذلت جهود كبيرة منذ مؤتمر بورتلاند لوضع مؤشرات للاستدامة ومن هذه المؤشرات⁵: 1 - مؤشر الرفاه الاقتصادي المستدام . 2- مؤشر الحياة على الأرض . 3- مؤشرات الضغط البيئي 4- . مؤشر الرفاه الإنساني و الايكولوجي . 5- مؤشر الكفاءة الايكولوجية .

¹ - "تقرير حول العلاقة بين المناخ والتنمية البشرية"، المكتب الإقليمي للدول العربية بيروت، PNUD، 2009، ص 12.

² - أولي براون و إريك كروفورد، مرجع سابق، ص32.

³ - يشير تقرير التنمية البشرية لعام 2011 إلى أقل من ثلثي السكان في مختلف أنحاء العالم على علم بتغير المناخ وأسبابه. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "تقرير حول الاستدامة والإنصاف : مستقبل أفضل للجميع"، نيويورك، PNUD، 2011، ص 33

⁴ - تعد معظم المبادرات الحالية لمكافحة تغير المناخ ومبادرات وطنية وإقليمية ودولية غير منسقة، وعليه لابد من تفعيل مؤسسات الحوكمة العالمية على هذا الصعيد، من خلال تعزيز المساءلة الديمقراطية ومشاركة الدول النامية في المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: " تقرير حوا الثورة الحقيقية للأمم. مسارات إلى التنمية المستدامة، ص 112.

⁵ - الأمم المتحدة: "تقرير حول تعزيز التنمية و انقاذ الكوكب"، نيويورك، منشورات الأمم المتحدة، 2011، ص203

كما طورت الجهات البحثية و المؤسسات الدولية، بعض المؤشرات لقياس الأمن البيئي، أهمها مؤشر الاستدامة البيئية، مؤشر الأداء البيئي، وكلفة التدهور البيئي.

أ- مؤشر الاستدامة البيئية: يمثل قدرة الدول على حماية البيئة خلال العقود المقبلة من خلال إدخال 76 مجموعة بيانات (متابعة الموارد الطبيعية، معدلات التلوث في الماضي والحاضر، الجهود المبذولة في الإدارة البيئية وقدرة المجتمع على تحسين أدائه البيئي) على 21 مؤشر للاستدامة، وكلما سجل مؤشر الاستدامة البيئية معدلا مرتفعا دل ذلك على وضعية أفضل للحفاظ على ظروف بيئية مواتية في المستقبل .

في هذا الإطار صدر تقرير مؤشر الاستدامة البيئية لعام 2005 ، الذي أعده خبراء من جامعتي يال وكولومبيا بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي، وتضمن هذا التقرير دراسة 146 دولة و، وفقا لما جاء في التقرير، فإن مؤشر الاستدامة البيئية ESI لعام 2005 يحدد قدرة الدول على حماية البيئة خلال العقود القادمة، من خلال تراكب 76 مسارا من الحفاظ على الموارد الطبيعية، و مستويات التلوث السابقة والحالية، وجهود الإدارة البيئية وقدرة الدول على تحسين أدائها البيئي) مع 21 مؤشرا حول الاستدامة البيئية، من خلال خمس مكونات أساسية للاستدامة تتمثل في النظم البيئية، الإجهاد البيئي، القدرة المجتمعية على الاستجابة للتحديات البيئية والمشاركة العالمية.¹

و يعتبر هذا المؤشر أداة لصنع سياسة بيئية قوية، من خلال تتبع الأداء البيئي و تسهيل التحليل المقارن للسياسات البيئية، ودعم صناعة القرار البيئي .و تعد فنلندا والنرويج و السويد و أيسلندا الدول الأعلى ترتيبا ، باعتبارها أكثر حفاظا على مواردها الطبيعية، بالإضافة إلى قلة كثافة سكانها وقدرتها على مواجهة التحديات التنموية. أما الدول الأقل ترتيبا فهي كوريا الشمالية و العراق و تاوان و تركمانستان و أوزبكستان حسب حدة المشاكل البيئية ، حيث تواجه هذه الدول 3 مخاطر بيئية طبيعية وبشرية كبيرة، كما أنها لم تنظم خياراتها السياسية و البيئية بشكل ملائم².

¹ -Michael Redelift **the environment and civic society the rights to nature and the rights of nature in Human security and environment** . international comparisans Congress Cataloguing in Publication Data U.S.A 2002.p71

² - لا تقدم الدول العربية تقارير و بيانات دقيقة عن حالة البيئة و مواردها الطبيعية، مما يشكل انتهاكا للحق في الحصول على المعلومة البيئية ، حيث يشير هذا التقرير إلى أن هناك

ج / تعزيز العدالة المناخية:

تعزز الحوكمة البيئية العدالة المناخية بين البشر و الدول، و لا يمكن فصل العدالة المناخية عن قضية الأمن الإنساني العالمي، إذ أن مصادر التهديدات الكونية شاملة، لذا يتعين على الجميع الاستعداد لمواجهةها أو التكيف مع آثارها من خلال استراتيجيات متكاملة و مقاربات متعددة الأبعاد .

➤ **تعريف العدالة المناخية:** يقصد بالعدالة المناخية حسب روبين إيكيرسلي Robyn Eckersley¹:

- التوزيع العادل لمنافع التعاون الاجتماعي و مخاطره،
- إنقاص هذه المخاطر في علاقتها بأخلاق الجماعة"
- تحمل التكاليف و الأعباء البيئية بين مختلف الأفراد و الفئات و الدول و الأقاليم المختلفة تبعاً لأماكن وجود هذه البنيات الملوثة للبيئة و أساليب مجابهة هذا التلوث.
- و تهدف أساساً إلى تحسين وضعية الإنسان الحالية و حياته من خلال تعزيز جودة الاقتصاد و الحفاظ على حقوق الإنسان و الصحة و حماية البيئة دون إهمال احتياجات الأجيال القادمة و التنمية المستدامة.

➤ مبادئ العدالة المناخية:

اعترف إعلان بالي للعدالة المناخية "Bali Principles of Climate Justice" لعام 2002 بما يشكله تغير المناخ من انتهاك لحقوق الإنسان و تهديد للسيادة الغذائية و أمن موارد العيش و صحة المجتمعات المحلية و الفئات الضعيفة و المهمشة، و لاسيما الأطفال و الفقراء، معتبراً بأن مكافحته تتطلب تحولات عميقة في الإنتاج غير المستدام و الاستهلاك و أساليب الحياة. و أن العدالة المناخية تؤكد على ما يلي²:

العديد من الدول التي لم تقدم المعلومات التي طلبت منها، وقد احتلت الجزائر المرتبة 96 . في سلم الترتيب تقرير الاستدامة البيئية 2005 على الموقع www.vale.edu/esj :

¹-شكراني حسين، "العدالة المناخية نحو منظور جديد للعدالة الاجتماعية"، مجلة رؤى إستراتيجية، ديسمبر 2012، ص 100.

² - Bali Principles of Climate Justice, 02 June 2002, Adopted using the "Environmental Justice Principles" developed at the 1991 People of Color Environmental Justice Leadership Summit, Washington, DC .

- 1- الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية و المجتمعات المحلية المتضررة من التغير المناخي في إدارة مواردها الطبيعية بطريقة مستدامة وحمايتها من التدهور البيئي.
 - 2- الحكومات هي المسؤولة عن التصدي لتغير المناخ بطريقة ديمقراطية و المثل للمساءلة أمام شعوبها وفق مبدأ المسؤوليات المشتركة و لكن المتباينة.
 - 3- تؤدي المجتمعات المحلية المتأثرة بتغير المناخ دورا هاما في السياسات الوطنية والدولية للتصدي لتغير المناخ.
 - 4- الاعتراف بمبدأ الديون الإيكولوجية للحكومات و الشركات عبر الوطنية باعتبارها مسؤولة عن الدمار الإيكولوجي.
 - 5- حماية حقوق ضحايا التغير المناخي في الحصول على تعويضات كاملة عن خسارة موارد الأرض ، وسبل العيش الأخرى.
 - 6- التخلص التدريجي من استخدام الطاقة النووية على المستوى العالمي، وتشجيع استخدام الطاقة النظيفة و المتجددة، و الحق في الحصول على الطاقة بأسعار معقولة ومستدامة
 - 7- إن أي حل قائم على السوق أو التكنولوجيا لمعالجة آثار التغير المناخي، مثل تجارة الكربون وامتصاص الكربون ،ينبغي أن تخضع لمبادئ المساءلة الديمقراطية ، والاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية .
 - 8- الحاجة إلى نماذج اجتماعية واقتصادية تحمي الحقوق الأساسية في الهواء النظيف والأرض والماء والغذاء والنظم البيئية السليمة
 - 9- حق الشعوب الأصلية في تقرير مصيرها وطريقة حياتها الثقافية
 - 10- تعزيز حقوق المرأة في مكافحة تغير المناخ والآثار المرتبطة به
 - 11- حق الأجيال المستقبلية في الموارد الطبيعية ، ومناخ صحي.
- **آليات تعزيز العدالة المناخية:**

يمكن أن تتحقق العدالة المناخية عن طريق ما يلي¹:

- 1- الاهتمام بأولوية توازن المصالح و المنافع المناخية: من خلال الاعتماد المتبادل في مستقبل مشترك .فتصور الصراعات البيئية لا يمكن أن يعتمد على توازن

¹ - شكراني حسين، مرجع سابق، ص107.

القوى، و إنما على أساس العدالة الاجتماعية و توازن المصالح الجماعية المشتركة و التعاون الدولي الفعال.

2- دعم آليات التعاون التفاوض العالمي الجماعي: من خلال إيجاد آليات مقاربات شمولية تأخذ بعين الاعتبار الطابع العلمي للمشكلات البيئية، وتعدد الفاعلين و أدوارهم التفاوضية، و مدى قدرة الفاعلين على تحقيق مكاسب بيئية جديدة

3- إنشاء محكمة دولية لفض المنازعات المتعلقة بالمناخ: من شأن المبادرة غير الحكومية بشأن استحداث المحكمة الدولية للعدالة المناخية أن تكون عاملا مهما بالنظر إلى أهمية دور الرأي العام العالمي و ما يطمح إليه من نظرة شفافة للأسباب الحقيقية للتهديدات الايكولوجية

4- إن تعزيز التعاون المشترك، و الشفافية، و المشاركة، و المصلحة العالمية المشتركة من جهة، و التركيز على الأسس العلمية لمحاربة الاحتباس الحراري من جهة أخرى، من المقومات الأساسية لتعزيز العدالة المناخية عالميا.

هـ / استراتيجيات الحوكمة البيئية لتعزيز الأبعاد التنموية للأمن الإنساني.

➤ إدماج البعد البيئي في استراتيجيات مكافحة الفقر:

إدراكا للعلاقة بين الفقر والبيئة، أدرج الفقر بشكل أساسي ضمن كل المؤتمرات البيئية العالمية، كما انجزت عدة مشاريع وطنية وعالمية بهدف إدراج البعد البيئي ضمن استراتيجيات التنمية ومكافحة الفقر، ومنها مؤتمر باريس لعام 2006 المنظم من طرف الإتحاد الدولي للطبيعة، والذي انتهى " ببناء باريس " المتضمن العمل على تمكين الفقراء من تسيير مواردهم الطبيعية والاستفادة منها خلال:

- ترقية التنمية المستدامة في المناطق الريفية وذلك باستخدام التنوع البيولوجي كرأس مال للحد من الفقر والتخفيض من المخاطر وتحسين التغذية والصحة للفقراء
- دعم المعيشة المستدامة في المجتمعات المحلية مع تعزيز دور المنظمات غير الحكومية المحلية والتقييم البيئي.

مأسسة التنمية المناصرة للفقراء: إن أي استراتيجية للقضاء على الفقر يجب أن تنطلق من تعزيز قدرات الفقراء وتوسيع خياراتهم وتمكينهم، ويعتبر دور الدولة أساسيا في القضاء على الفقر أو الحد منه، حيث يكمن جوهر التنمية المناصرة للفقراء في الإصلاح

المؤسسي المؤدي إلى تعزيز حقوقهم في المجتمع، ويجب أن تتضمن عملية الإصلاح المؤسسي العناصر الآتية:¹

- 1- إصلاح السياسة العامة واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تمكين الفقراء من الحصول على الموارد التي تحميهم من أوجه الضعف كالإعتراف بحقوقهم في الملكية والعمل والتعليم والرعاية الصحية والمساواة بين الجنسين
 - 2- حماية الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمدنية للفقراء.
 - 3- إقامة شبكات للأمان الاجتماعي وخطط لمواجهة الكوارث الطبيعية.
 - 4- تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفقر باعتبارها أكثر مرونة واستجابة لحاجات الفقراء
 - 5- تعزيز المشاركة السياسية للفقراء، حيث أن مكافحة الفقر تتطلب وجود دولة فاعلة قادرة على تهيئة الظروف السياسية اللازمة لتحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية ادلة ومنصفة، وهذا يتطلب بدوره بيئة ديمقراطية يعبر فيها الناس عن مطالبهم، ويعملون جماعيا من أجل التوزيع العادل للسلطة والثروة.
- **تعزيز استراتيجيات الحد من الكوارث الطبيعية والتقدم في انجاز أهداف الألفية:**
- تعزيز استراتيجيات الحد من الكوارث الطبيعية: تفرض التزامات حقوق الإنسان على الدول اتخاذ إجراءات تخفف مخاطر الكوارث الطبيعية بما يمنع من حدوث النزوح البيئي²، وهذا ما يتطلب من الدول:³
 - سن وتطبيق القوانين للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، وإنشاء الآليات والإجراءات الملائمة للتعامل معا.

¹ - عبد السلام يخلف، المرجع السابق، ص 86.

² - أوضحت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان هذه الالتزامات عندما تناولت مسألة عندما تناولت مسألة ما إذا كانت الوفيات الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو الصناعية أو الصناعية تمثل انتهاكا قانونيا من قبل الدولة لحقوق الإنسان الأمر الذي يلزمها بدفع تعويضات للناجين، حيث تبين السوابق القضائية للمحكمة بأن الفشل في اتخاذ الإجراءات الملائمة التي كان من شأنها أن تمنع أو تخفف من عواقب الكوارث غير المتوقعة يمثل انتهاكا للحق في الحياة ومن ثم يستتبع مسؤولية الدولة بموجب القانون الدولي. وهذا ما يظهر في قضيتي أونير يلديز ضد تركيا عام 2004 وقضية بودافيا ضد روسيا عام 2008.

³ - فاتر كيلين: "حقوق الإنسان ودورها في تخفيف مخاطر الكوارث"، مجلة الهجرة السرية، العدد 31، ديسمبر 2008

- إعلام السكان بالمخاطر والكوارث المتوقعة التي تهدد حياتهم، حيث أبرزت هذه الكوارث الصعوبات المرتبطة بإدارة المخاطر، وبخاصة فيما يتعلق بتوزيع المعلومات على الأفراد¹

- التخطيط الجيد لحماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية
➤ تعزيز التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية:

➤ تساهم الحوكمة البيئية في تعزيز التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال العناصر التالي:²

1- التمكين السياسي للأفراد خاصة الفقراء منهم.

2- تقوية الشراكات وبناء القدرات المؤسسية والاستثمار في الرأسمال الاجتماعي

➤ تنمية القدرات و التحول نحو الأمن المستدام .

1- تنمية القدرات الإنسانية: تؤدي الحوكمة البيئية إلى تنمية القدرات الإنسانية، وفي

هذا الإطار يرى تقرير التنمية البشرية لعام 2009³ بأن السياسات المبنية على

تنمية القدرات من شأنها أن تعزز التنمية الإنسانية و النوع الاجتماعي و الأمن

الإنساني و التغير المناخي.

و هناك عدد واسع من القدرات التي تعنى بها التنمية الإنسانية بما فيها الحريات

الاجتماعية التي لا يمكن ممارستها بمنأى عن الضمانات السياسية و المدنية، و التي أطلق

عليها بعض الفلاسفة الأسس الاجتماعية لاحترام الذات كالحق في المساواة أمام القانون و

عدم التمييز.. الخ، ولهذا يدعو أمارتيا سن إلى اعتبار الحرية التزاما اجتماعيا.

2- تعزيز الأمن الإنساني للنوع الاجتماعي: يعد أمن المرأة قضية تمكين من خلال النهوض

بها في كافة النواحي الاجتماعية عن طريق تدخل فواعل الحوكمة التي تعمل على

استدامة هذا التمكين و الضغط على الحكومات و مساءلتها، لأن المرأة عادة ما تكون

- منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم: التقرير العامي حول " من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة"، 2005،
ص 142.

² - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: " تقرير حول اعتماد نهج المجتمع المحلي كأداة لصياغة السياسة
الاجتماعية على الصعيد المحلي"، نيويورك: الأمم المتحدة، 2006، ص 6-7

³ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "تقرير حول التغلب على الحواجز: التنقل البشري و التنمية"، نيويورك، PNUD،
2009، ص 15.

ضحية سياسيات اقتصادية و اجتماعية و ثقافية تمييزية ضدها، ومن أجل تعزيز الأمن الإنساني للمرأة يجب تحقيق ما يلي¹ : - التمكين السياسي للمرأة من خلال بناء أمن سياسي مؤسس على العدالة الاجتماعية، وهذا ما يستدعي إشراك المرأة في صنع القرار على كافة المستويات و زيادة فرص حصولها على التعليم و تغيير القيم الثقافية السائدة . - تطوير بيانات و إحصائيات متعلقة بالنوع الاجتماعي لمساعدة صانعي القرار على تطوير استراتيجيات فعالة لتمكين المرأة و تحقيق أمنها- تطوير أطر تشريعية و قانونية تستهدف تحسين فرص المرأة من الاستفادة من الموارد الطبيعية من أجل زيادة دخلها و القضاء على الفقر باعتباره معوقاً لأمن المرأة- إشراك المرأة في وضع القوانين والسياسات و البرامج الخاصة بحماية البيئة.

- تبني المقاربات الحقوقية و التشاركية و مقارنة النوع الاجتماعي عند رسم السياسات الاجتماعية و البيئية

- تطوير مؤشرات قابلة لقياس للأمن الإنساني للمرأة، و اعتمادها كإطار تحليلي يحدد الأولويات و السياسات

➤ تعزيز الأمن الإنساني المستدام

يجب توسيع مفهوم الأمن ليشمل مفهوم الأمن المستدام Sustainable Security، و الذي يضم القيم المتمحورة حول الإنسان و البيئة ليس باعتبارها مجموعة من التهديدات فقط، و أن تحقيق الأمن الإنساني و التنمية المستدامة يتطلب تجاوز الجهود المبذولة لحماية الأفراد من المخاطر البيئية إلى تبني سياسات لانتهاز الفرص التي تتيحها البيئة لتعزيز الأمن الإنساني. و غالباً ما تكون الدول الفاشلة غير قادرة على تحقيق الأمن المستدام و التنمية المستدامة لعدم امتلاكها الحد الأدنى من الموارد اللازمة للتنمية ولهذا يجب عليها العمل على ما يلي² :

- دعم المنظمات غير الحكومية

¹ - علاء أبو زيد: "مخرجات المؤتمر الثاني لمنظمة المرأة العربية (المرأة في مفهوم و قضايا أمن الإنسان: المنظور العربي و الدولي)", منظمة المرأة العربية، القاهرة، 2009، 4 ص ص 14.

² -Khagrom, William c, and Dana Firas Read : " from the environment and human security sustainable to security and development, op.cit, pp290 -296. Ken Conca: "Environmental Governance After Johannesburg: From Stalled Legalization to Environmental Human Rights?", op.cit p8.

- تحسين الترتيبات المؤسسية و بناء القدرات و تعزيز الحكم
- تطوير معايير عالمية للمساءلة.

خاتمة واستنتاجات

كما تبين من خلال هذه الدراسة خطورة التهديدات البيئية على الأمن الإنساني للأفراد و الجماعات و الدول سواء كانت هذه التهديدات ناتجة عن البشر أو عن تغير المناخ .و أن الحوكمة البيئية من خلال تفعيلها لجملة من السياسات و الاستراتيجيات الفعالة تساهم في الحد من هذه التهديدات العابرة للحدود، و التي من شأنها أن تؤثر على رفاه الإنسان و جودة حياته .و في خضم هذه الاضطرابات العالمية المتسارعة تأتي هذه التهديدات البيئية إلا أن تعلمنا دروسا قاسية حول إحدى الحقائق الأساسية في حياة البشرية، و هي أننا جميعا نشترك في نفس الكوكب، ومهما تنوعت البقع التي يعيش فيها الناس و مهما تنوعت معتقداتهم ،فإنهم جميعا يشكلون جزءا من عالم يتسم بالاعتماد المتبادل بيئيا.

ومن خلال تركيز هذه الدراسة على كل من مفهومي "الحوكمة البيئية " و "الأمن الإنساني" ، ومحاولتها التركيز على دور الحوكمة البيئية في حماية البيئة و بناء منطق الأمن الإنساني بينت التحليلات المتبعة عدة نتائج يظهر أهمها من خلال ما يلي:

- أن التهديدات البيئية، لاسيما تغير المناخ، تعد واحدا من أكبر تحديات التنمية الإنسانية في العالم، كما أن تغيير المناخ يهدد قدرات الناس وخياراتهم وأسلوب حياتهم، كما تؤثر هذه الأخيرة تأثيرا بالغا على التنمية الإنسانية و يؤدي إلى تداعي الحريات والحد من الخيارات و يعيق تحقيق الأهداف الإنمائية وسيدفع بسلوك سكان العالم نحو مستقبل تتعدم فيه الفرص ، كما سوف يفاقم من انعدام المساواة داخل الدول،و الوقوع أمام كوارث ،
- يؤدي التعرض إلى المخاطر البيئية إلى تراجع التنمية الإنسانية وتدهور الرفاه ،كالأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية
- إن مواجهة التحديات الأمنية لا تتم فقط بمقاربة إصلاح أو إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية بقدر ما تتعلق بمقاربة جديدة للأمن و علاقة الدولة بمكونات الأمن الإنساني ضمن سياقات البيئة المحلية والإقليمية و العالمية .

- تتعزز فرص نجاح التنمية البشرية فيما لو نجح المجتمع الدولي في إخضاع العولمة للحوكمة (Governing globalization) ، عبر آليات مؤسسية تتضمن مبادئ الحوكمة البيئية وإصلاح المؤسسات القائمة.

التوصيات

- تعزيز التنمية المستدامة القائمة على حماية البيئة ضمن منطق الأمن الإنساني من خلال ما يلي:
- تبني مقاربات أكثر شمولاً لمفهوم التنمية المستدامة تأخذ بعين الاعتبار المفهوم الواسع للأمن الإنساني.
- تحديد تحديات و احتياجات الأمن الإنساني للأفراد .
- تعزيز الأطر القانونية لفض النزاعات و المساواة أمام القانون و تطبيق مبادئ المساواة و المحاسبة .
- تعزيز دور المجتمع المدني و القطاع الخاص في تدعيم الأمن الإنساني و تقوية الشراكات داخليا و إقليميا و دوليا في هذا المجال.
- تبني خارطة طريق بيئية جديدة تتضمن برنامجا عمليا قابلا للتطبيق دوليا، وتبني مقارنة جديدة تحدد معايير موضوعية للأخطار البيئية التي تهدد الأمن و السلم الدوليين و آليات تحرك الأمم المتحدة لمواجهتها.
- إحداث مجلس بيئي استشاري تحت وصاية الأمين العام للأمم المتحدة يقوم بالتنسيق بين كل من برنامج الأمم المتحدة للتنمية و برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تتمثل مهمته في تنشيط الدبلوماسية البيئية الوقائية.
- تعزيز الطرق الدبلوماسية لحل المنازعات البيئية و ربط حماية البيئة بالأمن و السلم الدوليين.
- وضع أداة عالمية مستجيبة لأهداف الاستدامة البيئية من خلال وضع قواعد ومبادئ و جدول أعمال عالمي بشأن السياسات البيئية، و تعميم البعد البيئي في التخطيط الإنمائي و استراتيجيات الحد من الفقر وبرامج المساعدات الإنمائية للأمم المتحدة.

قائمة المراجع

- 1- أبو زيد علاء، "مخرجات المؤتمر الثاني لمنظمة المرأة العربية (المرأة في مفهوم و قضايا أمن الإنسان: المنظور العربي و الدولي)"، منظمة المرأة العربية، القاهرة، 2009
- 2- أفكرين محمد، "القانون الدولي للبيئة"، القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2006.
- 3- أولي براون و إليك كروفورد، "تغير المناخ وخطر الصراع في الشرق الأوسط" المعهد الدولي للتنمية المستدامة، نيويورك، PNUD، 2009.
- 4- إبراهيم سعد الدين، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، ورقة مقدمة إلى ندوة: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 1984.
- 5- الطراح علي أحمد، "عسان منير حمزة، سوء الهيمنة الاقتصادية العالمية و التنمية و الأمن الإنساني" (الجزء الأول)، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 04، 2003.
- 6- الكايد زهير عبد الكريم: "الحكمانية قضايا وتطبيقات"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003.
- 7- بلوم دافيد فاي، "تنظيم وإدارة الصحة العالمية"، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2007.
- 8- حسين شكراني، "العدالة المناخية نحو منظور جديد للعدالة الاجتماعية"، مجلة رؤى إستراتيجية، ديسمبر 2012.
- 9- حموم فريدة، الأمن الإنساني: مدخل جديد في الدراسات الأمنية، (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الاعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2013/2014.
- 10- خليفة محمد، "إشكالية التنمية و الحكم الراشد في الجزائر"، مداخلة أقيمت في ملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، جامعة الشلف، ديسمبر 2008.
- 11- دير أمينة، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة دول القرن الأفريقي، (مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013/2014.
- 12- طراف عامر محمود، أخطار البيئة و النظام الدولي، لبنان: المؤسسة الجامعية للنشر و الدراسات و التوزيع، الطبعة الأولى، 1998.

13-علي منى حسن ، مفهوم الأمن الإنساني ، عنوان الوثيقة :

www.sudanpolice.gov.sd/pdf/55555.pdf

14-كيلين فاتر: " حقوق الإنسان ودورها في تخفيف مخاطر الكوارث"، مجلة الهجرة السرية، العدد 31، ديسمبر 2008.

15-محمد أمين خديجة عرفة ، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي ، الرياض: دار النبراس .ط1، 2009.

16-يخلف عبد السلام: " الرشادة في عصر العولمة بديل ممكن أم يوتوبيا "، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 06، جانفي 2009.

17-برنامج الأمم المتحدة للتنمية: " تقرير حول الحكم من اجل التنمية البشرية"، 2000.

18-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "تقرير حول التغلب على الحواجز:التنقل البشري و التنمية"، نيويورك، PNUD، 2009.

19-الأمم المتحدة: "تقرير حول تعزيز التنمية و انقاذ الكوكب"، نيويورك، منشورات الأمم المتحدة، 2011.

20-منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم: التقرير العامي حول" من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة"، 2005.

21-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: " تقرير حول اعتماد نهج المجتمع المحلي كأداة لصياغة السياسة الاجتماعية على الصعيد المحلي"، نيويورك: الأمم المتحدة، 2006

22-تقرير حول العلاقة بين المناخ والتنمية البشرية"، المكتب الإقليمي للدول العربية بيروت، PNUD، 2009.

23-تقرير التنمية البشرية 2007/2008 ،محاربة تغير المناخ : التضامن الإنساني في عالم منقسم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الولايات المتحدة الأمريكية، 2008 .

24- Ael I.Jeffry:" **Environmental Governance a Comparative Analysis Of public participation and access to justice**", journal of south pacific law, volume 9, 2005, Issue2, p2.
http://enviroscope.iges.or.jp/modules/envirolib/upload/817/attach/eng_part4.pdf.

25- Auriane Guillaud" **sécurité humaine et santé , nouvelle possibilités d'action pour l'OMS , revue de la sécurité humaine**, Volume 4, Summer 2007.

- 26- Hulme, P.E. (2005). **"Adapting to climate change: is there scope for ecological management in the face of a global threat?"**. Journal of Applied Ecology. 42 (5).
- 27- Ken Conca: "Environmental Governance After Johannesburg: From Stalled Legalization to Environmental Human Rights?" , Journal of International Law & International Relations, Vol. 1(1-2), p21.
- 28- Khagrom, William c, and Dana Firas Read :**" from the environment and human security sustainable to security and development,**
- 29- -Michele Morrone: **environmental justice: and health disparities, in environmental change and human security: recognizing and acting on hazard impacts,** Nato science for peace and security series, springer, June 2007.
- 30- Michael Redelift **the environment and civic society the rights to nature and the rights of nature in Human security and environment** . international comparisons Congress Cataloguing in Publication Data U.S.A 2002
- 31- Ogata and Johan Cels :**"Human security: Protecting and empowering the people "**, Global governance , 9(3), 2003.
- 32- P.H Liotta ,and others, Environmental change and human security , (the Nato science for peace and security programme,2008.
- 33- United Nations Development Programme: Governance for sustainable human development, New York, .2013
- 34- Bali Principles of Climate Justice, 02 June 2002, Adopted using the "Environmental Justice Principles" developed at the 1991 People of Color Environmental Justice Leadership Summit, Washington, DC
- 35- **Environment a Growing Driver in Displacement of People , Worldwatch Institute** ,2015.
- 36- **Making Sense of Climate Change, Natural Disasters, and Displacement: A Work in Progress | Brookings Institution.**